

من مكانة رفيعة لدى جلالته، فمن خلالها أعلن حفظه الله عن أهم الأوراش الإصلاحية التي عرفتها المملكة سياسيا واجتماعيا وديمقراطيا، وهو بذلك حفظه الله، يؤكد على دورها ويتطلع إلى أن تكون في قمة الصرح الديمقراطي وقوة للمؤسسات الدستورية.

إن ذلك، أيها السيدات والسادة، ليعث في قلوبنا جميعا تقديرا مضاعفا لمسؤوليتنا في تمثيل المواطنين والتعبير عن مطامحهم، ويرفع درجة الوعي الجماعي بأهمية الرسالة الوطنية الملقاة على عاتق كل واحد منا في إقرار التشريعات المناسبة والتي تهم مجالات التنمية وتحسين ظروف عيش المواطنين، وكذا تكتيف المبادرات من أجل استيعاب أوسع لمختلف المطامح والانتظارات والانفتاح البناء على المجتمع المغربي بمختلف توجهاته من أجل بناء رسالة المؤسسة مجلس المستشارين، نحس ونؤمن جميعا بأنها هي الرسالة التي تخدم مصالح المواطنين ومصالح الوطن.

وفي هذا السياق الوطني المفعم بالأمل، تتوالى حركة التفاعل بين مجلس المستشارين والحكومة، معبرين بداية عن تقديرنا الخاص للسيد الوزير الأول الأستاذ عباس الفاسي، على إسهامه ومشاركته الفعلية في أعمال المجلس وأنشطته ودعمه الموصول لكل المبادرات التي تقترحها على الحكومة، مؤمنين ومؤكدين كذلك بالمناسبة على العديد من الأوراش والأعمال المشتركة التي لازالت تنتظرنا للرفي بهذا التعاون المشترك إلى أعلى مستوياته تنظيرا وممارسة.

كما لا تفوتني المناسبة دون التعبير عن الاعتزاز الذي أشعر به في العمل إلى جانب الإخوة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجان وهي مناسبة أعثمتها لأنوه بحصال كل واحد منهم والتفافهم امعهم حول الإصلاحات الكبرى والإنجازات التي حققناها بفضل تجربتهم ورصيدهم المعرفي الوزان.

السيد الوزير الأول،

من نافلة القول أن نعيد اليوم إلى الواجحة نقاشا بدأت الممارسة تتجاوز خلفياته وبواعثه، أقصد بذلك الثنائية المجلسية ودورها في تعميق أسس الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم والقرار، ولنا اليقين بأن هذه الثنائية لم تستثمر بعد بالشكل المطلوب خاصة في مجال التشريع والمراقبة، ولازالت في حاجة إلى خلق فضاءات أوسع في المبادرات والجرأة اللازمة، فنحن نسجل أنه لم تجتمع إلى اليوم أي لجنة ثنائية مختلطة للنظر في مواد النصوص التشريعية محل خلاف بين المجلسين، ولم تعرف الوثيرة التشريعية في أغلب الأحيان أكثر من قراءة واحدة لمشروع القانون أو المقترح في كلا المجلسين، هذا دون إغفال التذكير بالعدد الوافر والكم الهائل لتعديلات السادة المستشارين التي تطل مشاريع القوانين الحكومية وكذلك العدد المتزايد للمقترحات المقدمة من قبلهم.

ولا تفوتني المناسبة دون الإشارة إلى الدور الرئيسي الذي قام به مجلس المستشارين بخصوص مدونة السير وقراره الحكيم بتعليق دراسته اعتبارا

## محضر الجلسة رقم 662

**التاريخ:** الخميس 16 رجب 1430 (09 يوليوز 2009).

**الرئاسة:** المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس.

**التوقيت:** ستة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخمسين مساء.

**جدول الأعمال:** الجلسة الختامية للدورة التشريعية الربيعية 2009.

### المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الدستور، يجتمع المجلس اليوم دورته التشريعية الربيعية بعد مضي ثلاثة أشهر من العمل والإنجاز الجماعي، يؤكد اليوم ونحن نعرض أهم محطاته عن قناعتنا وإيماننا بالنهج الذي رسمناه وجدوى العمل الذي أنجزناه، معبرين جميعا بمحبة هذا الوطن والإيمان الراسخ بثوابته ومقدساته ومستلهمين ومنخرطين ومساهمين في المسيرة التنموية الشاملة التي تشهدها مختلف ربوع المملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي تتوالى في عهده الزاهر المنجزات الواحدة تلو الأخرى من أجل تدارك فرص المغرب الضائعة والمؤجلة وبناء مغرب عصري حداثي تضامني موحد وقوي بدوام تلاحم العرش والشعب.

وإن المناسبة لتدعونا اليوم ومجلس المستشارين يواكب هذه التطورات ويتفاعل معها ويؤثر فيها، أن نقف وقفة إعجاب وإكبار لاستحضار المساعي الموفقة التي يقوم بها جلالة الملك والتي شكلت وتشكل رصيذا ورأسالا فريدا في العشرية الأخيرة من تاريخ المغرب الحديث، حقوقيا وسياسيا واجتماعيا ودينا وعلميا ودبلوماسية وتربويا.

إن المغرب اليوم وهو يتهبأ للاحتفال بذكرى العشرية الأولى لتولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه الميامين، ليحق له أن يتباهى بما تحققت من منجزات جعلت من المغرب، بقيادة العاهل الكريم، في مأمن من تداعيات أزمة مالية عصفت بالعديد من الاقتصاديات القوية، وفي مصاف دول برهنت بفضل نجاعة أسلوبها وإدارة الحكم المتبع بها عن قدرة بلادنا على مواجهة الاضطرابات والآثار الاقتصادية السلبية.

وضمن ما يتصل بهذه المنجزات والمفاخر ما تحتله المؤسسة التشريعية

مصالحة المواطنين مع السياسة والمؤسسات المنتخبة؛

3-مراقبة الحكومة عبر الأسئلة الشفهية:

لقد شكل إصلاح هذا الورش محل إجماع لدى مكونات المجلس وهيأته بهدف خلق مناخ وطرائق تساعد على ابتكار فضاء للحوار متميز ومشوق وهادف، وخلصت مجمل النقاشات إلى أهمية اعتماد الحوار في النقاش وتأطيره بدراسات ميدانية وعلمية ونظرية يعدها خبراء وتوضع رهن إشارة الفرق السياسية كمادة مساعدة في الاستيعاب الشمولي لمختلف جوانب الموضوع.

وبموازاة مع ذلك، قامت الإدارة مشكورة بإعداد قاعدة للمعطيات تدون مختلف التعهدات الحكومية بجلسات الأسئلة، الهدف منها مواكبة مستويات التنفيذ من جهة وتطوير وإغناء مراحل النقاش المواكب لذلك؛

4-مواكبة ومتابعة تنفيذ القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان:

لقد تم بالاتفاق مع أحمزة المجلس، مكنتنا وفرقا ولجنا، على ضرورة متابعة وتنفيذ القوانين المصادق عليها عبر مجموعات عمل منبثقة عن اللجان الدائمة كل حسب اختصاصاتها، تتولى ميدانيا مراقبة هذا التنفيذ وتقوم في شأنه بإعداد تقارير للمجلس تتم مناقشتها بالجلسات العامة.

5-تنظيم ندوات برلمانية وندوات تخص سير العمل الإداري.

لقد تبين من خلال الانطباعات والارتسامات للسادة أعضاء المجلس مدى أهمية هذه الندوات في التعريف بالمجلس والتعرف على الانتظارات من قبل العديد من الفعاليات والجمعيات المهنية:

فبالإضافة إلى الندوة حول القناة البرلمانية، احتضن المجلس لقاء تواصليا مع جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، توج بإبرام اتفاقية شراكة مع هذه الجمعية تؤطرها بنود والتزامات. كما نظمت الإدارة عدة أورش على قدر كبير من الأهمية، شملت التنظيم الإداري لجلسات الأسئلة الشفهية ونحو تدبير استراتيجي للتواصل البرلماني لمجلس المستشارين وستتوالى هذه الحلقات لتشمل مختلف البنيات الإدارية التي هي مدعوة أكثر من أي وقت مضى لإعداد برنامج عمل واضحة الأهداف قائمة على ثقافة النتائج.

6-الجانب الدبلوماسي:

لقد سجل المجلس حضورا مميذا وهادفا في العديد من الملتقيات التي شارك فيها على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي الانتقالي والجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة، وكذلك في العديد من الملتقيات الموضوعاتية التي شملت موضوع الماء ودوره الاستراتيجي وحقوق الطفل.

وبالإضافة إلى هذه المشاركة الوازنة، نظم مجلس المستشارين ندوة تحت شعار "اليوم المتوسطي"، شاركت فيها العديد من الشخصيات الوازنة وكانت غنية بمواضيعها التي تناولت مختلف التحديات المطروحة أمام دول البحر الأبيض المتوسط في مجال الهجرة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

للأجواء المتوترة والمشحونة التي وأكبت دراستها باللجنة المختصة.

إن قرار المجلس بكل مكوناته ويتنسيق مع السيد الوزير الأول استطاع أن يبرهن على أهمية الشائبة المجلسية وجدوى تداول النصوص التشريعية بين المجلسين واتخاذ القرار المناسب والوطني في أية محطة تتبين الحكمة في جدوى اتخاذه.

ويسعدني أن أئوه بالمناسبة بالأجواء المفعمة بروح الوطنية التي سادت كل اللقاءات التي أجريتها مع ممثلي القطاع.

واتصالا مع منجزات المجلس التشريعية، سجلت حصيلة مجلس المستشارين موافقة المجلس على عدد من النصوص القانونية بلغ عددها أربعة عشر نصا قانونيا. وبغض النظر عن الجانب الكمي في هذه الحصيلة، فإن أهميتها على مستوى النوع يستدعي إبراز مقتضيات النصوص القانونية الموافقة عليها والتي همت مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية وجانب العلاقات الدولية للمغرب.

وبخصوص نشاط اللجان الدائمة، سجلت هذه الدورة نشاطا ملحوظا لكل من لجنة الفلاحة ولجنة العدل، حيث تدارست لجنة الفلاحة وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قامت على إثره اللجنة بزيارة ميدانية للمقر المركزي ومركز الإعلاميات ووكالة مرس السلطان ومصحة درب غلف بالدار البيضاء، فيما قامت لجنة العدل بدراسة موضوع إصلاح القضاء وتم الإطلاع على الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح والآليات الكفيلة بتحقيقه.

السيد الوزير الأول

حضرات السيدات والسادة،

لقد تعهدنا في بداية تقلدنا شرف رئاسة هذا المجلس بتطبيق جملة من المشاريع وفتح العديد من الأورش الإصلاحية، وها هو اليوم موعد لتقديم موجزا لأهم المحطات في هذا الورش الكبير والمتعدد الجوانب، لقد شمل الإصلاح:

1-إعادة صياغة النظام الداخلي بهدف تحقيق الملائمة والجودة والعمق في الإصلاح، وهي مناسبة للتنبؤ بكافة أعضاء هذه اللجنة رئيسا وأعضاء على الجهود التي بذلوها والتأكيد كذلك على أهمية هذا الإطار القانوني الذي أشار إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطبه أمام المؤسسة التشريعية، داعيا البرلمان بغرفتيه إلى تنقيح نظاميها الداخليين وملاءمتها بهدف عقلنة المناقشة وتدير جيد للزمن.

وتجدر الإشارة أنه تم إعداد هذا المشروع المعروض حاليا على أنظار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان؛

2- صياغة مشروع إعلامي للمجلس وإحداث القناة البرلمانية:

لقد نظم المجلس ندوة برلمانية حول إحداث القناة تبين من خلالها ما تكتسبه من أهمية في تقريب صورة المجلس لعموم المواطنين عبر مداولاته وجلساته، وتبين خلال هذا اللقاء ما يمكن لها أن تلعبه من دور فعال في

مضاعفة من أجل تحقيق النتائج المتوخاة منها، كما أن العديد من الأوراش لا زال ينتظرنا لاستكمال مسيرة الإصلاح الشامل إن شاء الله.

وأود أن أعرض أمامكم في خلاصة مركزة الأوراش المقبلة والتي تتجلى في:

أ- تقوية دور المؤسسة التشريعية، وهو ما يتطلب تنظيم ندوات وحلقات دراسية من أجل صياغة حاجيات المواطنين والتعرف عليها وحاجة بلادنا بخصوص التشريعات الملحة وطنيا وفي نطاق علاقتنا الدولية وأخص بالذكر الاتحاد الأوروبي؛

ب- تقوية دور لجن الاستطلاع البرلماني بهدف تأكيد حضور المؤسسة على المستوى الجهوي والمحلي؛

ج- تقوية دور المجلس محليا بخلق مختبر للجماعات المحلية بالمجلس، الهدف منه إطلاع السادة المستشارين على مختلف التشريعات المحلية وطنيا ودوليا، وتسهيل التواصل بين المستشارين المحلي ونظرائه في الجماعات المحلية للدول الشقيقة والصديقة وتيسير التعاون اللامركزي؛

د- إقرار هيكلية إدارية عصرية تستجيب لحاجيات المجلس وطموحاته إداريا؛

هـ - إبرام اتفاقيات تعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الأعلى للحسابات والجامعة والمندوبية السامية للتخطيط بهدف الإفادة من خبراتها. ويسعدني بعد استعراض هذه الجوانب المتعلقة بالأنشطة المرتقبة، أن أتوجه من جديد بخالص التقدير للسيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء حكومة صاحب الجلالة على التعاون المثمر بين المؤسسات، وشكري وامتناني موصول كذلك لكافة أجهزة المجلس من أعضاء ومكتب ورؤساء فرق ورؤساء لجان وكذا سائر المستشارات والمستشارين أعضاء مجلسنا، ولا تفوتني الفرصة دون التنويه والإشادة بالجهود المبذولة من قبل مجموع العاملين بإدارة المجلس.

كما أتوجه بخالص العرفان لوسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة على ما تقوم اتجاه المجلس من أعمال جليلة ومشكورة في تقريب صورة المؤسسة التشريعية من المواطنين.

وفي ختام هذه الكلمة، لا بد أن أستحضر معكم من جديد مدى الاعتزاز الكبير الذي يحذونا جميعا ونحن نستعد لتنظيم جلسة خاصة لمجلس المستشارين احتفاء بالذكرى العاشرة لترع صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، هذا الاحتفاء الذي سيكون مناسبة لاستعراض مسيرة عشر سنوات من العمل والجهد والمساعي النبيلة لملك البلاد، شملت كل مناحي الحياة الوطنية، اقتصاديا وسياسيا وحقوقيا واجتماعيا، وهمت ربوع المملكة جنوبا وشمالا وشرقا وغربا ومختلف الشرائح الاجتماعية، وأكدت هذه المساعي على نجاعة النهج الرصين والأسلوب الحكيم الذي تسير عليه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى ورشين أساسين يتركب عليهما المجلس اليوم بكل الجدية المطلوبة:

الورش الأول: الوضع المتقدم الذي أحرز عليه المغرب في علاقته مع الاتحاد الأوروبي والآليات البرلمانية المصاحبة لهذا الوضع، ويحق لنا أن ننهي أنفسنا على هذا الإنجاز الهام الذي جاء نتيجة الإصلاحات العميقة التي عرفتها المملكة بقيادة جلالة الملك نصره الله؛

الورش الثاني: حصول مجلس المستشارين على وضع عضو ملاحظ بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ولا يخفى عليكم مدى العناية التي لقيها طلب مجلس المستشارين بخصوص هذا الموضوع، حيث دفع بهذه الجمعية إلى التفكير في منح مجلس المستشارين صفة شريك من أجل الديمقراطية وهي الصفة التي سيتم إقرارها في الدورات القادمة للجمعية إن شاء الله.

7- الجانب الإداري:

لقد أولى مكتب المجلس لهذا القطاع الحيوي أهمية مركزية تجلت في إقرار البرامج والمخططات بهدف تأهيل إدارة مجلس المستشارين واستثمار أمثل للكفاءات المهنية والعلمية التي تزخر بها وتجلى ذلك أساسا في:

أ- إعداد برنامج للتكوين والتكوين المستمر يشمل كافة فئات الموظفين والموظفين؛

ب- إبرام اتفاقيات مع العديد من المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، تجلى كذلك من خلال التداريب التي قام بها موظفون إلى كل من دبي، في نطاق الإدارة الالكترونية، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والاتحاد البرلماني العربي والجمعية الأورومتوسطية، وسيستمر هذا البرنامج في القريب ليشمل البرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي. كما وجب التنويه والإشادة بالنتائج الإيجابية التي تحققت مع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي والمؤشرات الواعدة التي عكستها اللقاءات الأولى مع الخبراء في الاتحاد الأوروبي؛

ج - دعوة الإدارة إلى إعداد برنامج عمل تقوم كما أسلفت الذكر على ثقافة النتائج؛

د- مبادرة المكتب الجريئة في إقرار حذف السلايم الدنيا من 1 إلى 4 وتحريك سلم الأجور ودعم وإقرار الترقية السريعة في الدرجة والإطار، كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة بدعوة من المكتب فتحت ورشا لمراجعة القانون الأساسي لموظفي مجلس المستشارين من أجل إصلاح شمولي ومتوازن.

السيد الوزير الأول،  
السادة الوزراء،

لا شك أن الأوراش التي فتحت من أجل دعم مكانة المؤسسة وتقوية دورها التشريعي والرقابي والدبلوماسي والإداري والتي شاركت فيها كل مكونات المجلس، معبأة بروح وطنية عالية من مكتب وفرق ولجن دائمة وإدارة، أقول بأن هذه الأوراش، لازال البعض منها في حاجة إلى جهود

والقانونية، فيما يواصل المجلس من جهة أخرى حضوره الفاعل في المنظمات والجمعيات التي هو عضو فيها.

ويطيب لكافة عضوات وأعضاء المجلس، يا مولاي، أن يفتنمون هذه الفرصة الغالية وشعبكم الوفي يتيماً من طنجة إلى الكويرة للاحتفال بعيد عرشكم المجيد الذي يخلد هذه السنة الذكرى العاشرة لتولي جلالتم عرش أسلافه الميامين، ليباركون لجلالتم هذا العيد السعيد مستحضرين بكل إعجاب وتقدير مسيرة المغرب في العشرة الأخيرة التي عرف فيها المغرب نهضة شاملة تابعة من حرص جلالتم على إسعاد أبناء شعبكم الوفي.

حفظكم الله يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينكم يسمو ولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشد أزركم بسمو أخيك صاحب السمو الملكي المولى رشيد وباقي أفراد أسرتم الكريمة، إنه سميع مجيب وبالإجابة قدير، والسلام التام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركته".

وحرر بالرباط في 16 رجب 1430 الموافق ل 9 يوليوز 2009

خديم الأعتاب الشريفة رئيس مجلس المستشارين

المعطي بنقودور

السيد رئيس المجلس:

شكرا للجميع

ورفعت الجلسة.

وشكرا على انتباهكم والسلام عليكم.

أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله.

المستشار السيد محمد تيتي علوي أمين المجلس:

البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة اختتام الدورة الربيعية لمجلس المستشارين:

"نعم سيدي أعزك الله، يتشرف رئيس مجلس المستشارين والمجلس يختم دورته الربيعية، أن يرفع إلى سامي مقامكم، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس، آيات الولاء والتبريك والإخلاص داعين الله جلت قدرته أن يحفظكم ويرعاكم ويدمكم عليكم أرضية الصحة والسلامة والعافية حتى تحققوا لشعبكم الوفي التقدم الذي ترضونه والمكانة العليا التي تتطلعون إليها وتعملون من أجل بلوغها بإيمان وثبات.

وإن مجلس المستشارين ليعتز بتوجهاتكم النيرة والسديدة بما حققه خلال هذه الدورة من منجزات وما أقره من مشاريع وضمن ما يتصل بنشاط المجلس ومبادراته يا مولاي، ما سجلته هذه الدورة من أنشطة مكثفة تناولت الحقل الإعلامي والتشريعي والإداري، إضافة إلى افتتاح المؤسسة على المحيط الخارجي والمجتمع المدني بعقد لقاءات وإبرام اتفاقيات تؤطر عمل المؤسسة مع باقي الشركاء على أرضية ثابتة ودائمة.

وفي نطاق حصيلة عمله الدبلوماسي، تحتل القضية الوطنية الأولى صدارة اهتمامنا، يا مولاي، معنيين في الدفاع عنها بالشرعية التاريخية